

## النمو السكاني في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية

موسى عبودة سمحة

أستاذ مشارك، قسم الدراسات السكانية، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

(ورد بتاريخ ٢٣/٥/١٤٠٩هـ وقبل للنشر بتاريخ ٣/٩/١٤٠٩هـ)

ملخص البحث. تُعد مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية مثلاً تقليدياً للمهيمنة الحضرية، وهي تمثل حالة نمو السكان غير الطبيعي في المنطقة العربية فرغم ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في عمان إلا أن حجم وسرعة تدفق المهاجرين إليها كانا مسؤولين إلى حد كبير عن ذلك النمو السريع. ويُناقش هذا البحث النمو السكاني لمدينة عمان ودور كل من الزيادة الطبيعية والهجرة وبخاصة الهجرة القسرية في ذلك النمو، مع توضيح لأنماط الهجرة، كذلك فإن البحث يعالج اتجاهات النمو السكاني حتى عام ٢٠٠٠.

وتوصل البحث إلى أن معدلات الخصوبة ما زالت مرتفعة في عمان وأن تيار الهجرة الداخلية ما زال مستمرًا وبالتالي فإن عمان تعزز من سيطرتها على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. كذلك أظهرت الورقة أن استمرار تيار الهجرة على هذا النحو من السرعة والحجم من شأنه أن يزيد من حدة المشكلات التي تعد عوائق رئيسة أما المخططين وعمليات التنمية المختلفة.

### المقدمة

إذا تفحصنا دور المدن الكبرى في التطور الاقتصادي للدول النامية، فإن عمان تعتبر مثلاً تقليدياً للمدينة المهيمنة، وقد نصفها بأنها «المدينة الدولة» إن جاز التعبير، فهي تمثل حالة نمو غير طبيعي في المنطقة العربية. ورغم ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في عمان إلا أن حجم وسرعة تدفق المهاجرين إليها مسؤولان إلى حد كبير عن ذلك النمو السريع. فقد بلغ

معدل النمو السكاني السنوي للمدينة في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦١ م نحو ١٠,٥٪، وفي الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٩ م حوالي ٥,٤٥٪. وإذا افترضنا أن معدل الزيادة الطبيعية السنوي يساوي ٣,٣٪ فمعنى ذلك أن الهجرة ساهمت بمعدل ٧,٢٪ في الفترة الأولى و ٢,٤٥٪ في الفترة الثانية. إن التدفق الفجائي للاجئين من فلسطين والذي تكرر حدوثه مرتين في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ م كان له أثر أشد من حركة الهجرة الداخلية الطوعية، حيث ساهم ذلك التدفق في سرعة نمو المدينة كما ساعد على سرعة تيار الهجرة إلى عمان.

### أهداف البحث وحدوده

يهدف هذا البحث إلى تقصي دور الهجرة والزيادة الطبيعية في النمو السكاني لمدينة عمان وإلى أي مدى ستبقى عمان مركز جذب سكاني. كما يهدف البحث إلى معرفة اتجاهات النمو السكاني في المدينة حتى عام ٢٠٠٠.

### منهج البحث ومصادره

سيعتمد البحث على المنهج التحليلي الكمي لتحليل عناصر النمو السكاني وتوقعات السكان اعتماداً على بيانات تعداد ١٩٦٧ - ١٩٧٩ م والمسح الديموغرافي لمدينة عمان ١٩٧٧ م ودراسة الهجرة الداخلية ١٩٦٧ م.

### تنظيم الدراسة

تتناول الدراسة تطور النمو السكاني ودور كل من الزيادة الطبيعية والهجرة في ذلك النمو مع تحليل لعناصر النمو وبخاصة أنماط الهجرة وأسبابها. ثم يعالج البحث اتجاهات النمو السكاني في عمان وتوقعات السكان لعام ٢٠٠٠ م ونستعرض في الجزء الأخير من البحث الخلاصة والنتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

### نمو سكان عمان

تعد عمان من أسرع المدن نمواً في المنطقة العربية، فقد قدر عدد سكانها عند اختيارها عاصمة لإمارة شرقي الأردن بنحو ٥٠٠٠ نسمة ونما هذا العدد ليصل إلى ١٠,٠٠٠ نسمة

في عام ١٩٣٠م وإلى ٦٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٤٨م (الجدول رقم ١). ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى دور عمان كعاصمة للدولة وإلى كونها مقراً رئيساً للقوات البريطانية في عهد الانتداب، وكذلك إلى الموقع الاستراتيجي المهم خلال الحرب العالمية الثانية كمكان آمن لتزويد القوات العسكرية بالمعدات والتموين. ونجم عن ذلك نمو سريع للنشاطات التجارية في المدينة مما أدى إلى جذب عدد كبير من المهاجرين إليها من مناطق أخرى في الدولة.

ورغم أن بداية التوسع العمراني في عمان كانت قد بدأت في أوائل العشرينات من هذا القرن إلا أن التوسع الكمي والنوعي لعمان بدأ بعد عام ١٩٤٨م عندما تدفق اللاجئون الفلسطينيون إلى المدينة من فلسطين المحتلة وقد جلب هؤلاء معهم بعض المهارات ورؤوس الأموال التي ولدت نواة لمركز أعمال سرعان ما تطور وتوسع، كما تكونت نواة استثمارية خاصة في مجال إنشاء المباني، وتم توجيه جزء ضئيل من الاستثمار نحو المشاريع الصناعية والتجارية التي زادت من فرص العمل.<sup>(١)</sup> وكل هذه الاستثمارات والمشاريع خلقت المناخ الملائم لعمان لتصبح جاذبة للمهاجرين غير اللاجئيين من بقية مناطق الدولة حيث وفرت عمان مجالات عمل واستثمار اقتصادي أفضل لهؤلاء المهاجرين. ويضاف إلى ذلك كون عمان المركز الإداري السياسي والمالي للدولة، كما أنها اعتبرت المركز الاقتصادي الرئيس لكل المؤسسات التجارية والصناعية، ومركزاً تعليمياً كما سبق ذكره.

لقد ارتبط نمو عمان وجذبها للمهاجرين من مناطق الدولة الأخرى بتطور العلاقات التجارية التي سببها انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتوحيد الضفتين مما ساعد على زيادة مساحة منطقة الظهير لمدينة عمان. وبدأت مرحلة جديدة من التطور في المدينة بعد حرب ١٩٦٧م عندما امتصت المدينة آثار الصدمة الثانية التي نتجت عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والتي نتج عنها تدفق موجة أخرى من اللاجئيين إلى المدينة. وأكثر من ذلك فقد استقبلت المدينة بعض اللاجئيين من لبنان أثر الحرب الأهلية هناك، كما وفد إلى

(١) P. Phillips, *The Hashemite Kingdom of Jordan: A Prolegomena to a Technical Assistance Program*, (١) Research Paper No. 34 (Chicago: University of Chicago, 1954), p. 160.

المدينة بعض العاملين في الشركات والمؤسسات الدولية التي كانت تعمل في بيروت بعد أن نقلت تلك الشركات والمؤسسات مكاتبها إلى عمان .

الجدول رقم ١ . تقديرات سكان عمان ١٩٢٣ - ١٩٨٤ م .

السنة	عدد السكان	المصدر
١٩٢٣ م	٥٠٠٠	هاكر (١٩٦٠م) <sup>(٢)</sup>
١٩٣٠ م	١٠,٠٠٠	هاكر (١٩٦٠م)
١٩٤٠ م	٢٠,٠٠٠	التقرير السنوي لوزارة الصحة ١٩٤٨م <sup>(٣)</sup>
١٩٤٨ م	٦٠,٠٠٠	التقرير السنوي لوزارة الصحة ١٩٤٨م
١٩٥٢ م	١٠٨,٣٠٤	تعداد السكان والمسكن لعام ١٩٥٢م <sup>(٤)</sup>
١٩٦١ م	٢٤٦,٤٧٥	التعداد العام للسكان والمسكن لعام ١٩٦١م <sup>(٥)</sup>
١٩٦٧ م قبل الحرب	٣٣٠,٢٢٠	تقدير دائرة الإحصاءات العامة ١٩٦٧م <sup>(٦)</sup>
١٩٧٩ م	٦٢٣,٩٢٥	التعداد العام للسكان والمسكن لعام ١٩٧٩م <sup>(٧)</sup>
١٩٨٤ م	٧٧٧,٥٢٣	تقدير دائرة الإحصاءات العامة ١٩٨٤م <sup>(٨)</sup>

(٢) J. M. Hacker, *Modern Amman: A Social Study*, Research Paper No. 3 (Durham: Durham University, 1960), p. 59.

(٣) التقرير السنوي لوزارة الصحة، لعام ١٩٤٨ (عمان، ١٩٤٩م)، ص ٤ .

(٤) دائرة الإحصاءات العامة، تعداد المساكن لعام ١٩٥٢ (عمان، ١٩٥٣م)، ص ١٢ .

(٥) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن لعام ١٩٦١، المجلد الأول (عمان، ١٩٦٤م)، ص ٢٨ .

(٦) دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الهجرة الداخلية والعدد الشامل لمدين عمان، الزرقاء، الرصيفة، إربيد والعقبة لعام ١٩٦٧، (د.ت.)، ص ٩ .

(٧) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٧٩ للضفة الشرقية، المجلد الثاني، الجزء الأول والثاني (عمان، ١٩٨٣م)، ص ٢٣ و ٢٤ .

(٨) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٤، العدد ٣٥ (عمان، ١٩٨٣م)، ص ٢٤ .

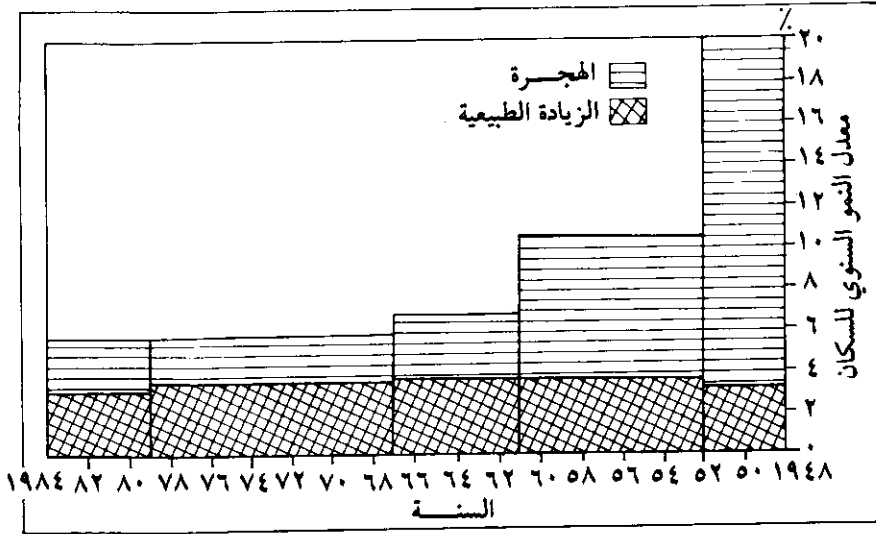
تبين الأرقام الواردة في الجدول رقم ٢ أن سكان مدينة عمان يتزايدون بمعدلات عالية منذ منتصف هذا القرن. وبدون شك فإن نمو سكان مدينة عمان كما هي الحال في الأردن بشكل عام يعزى بشكل أساسي إلى الهجرة. (٩) وإن تدفق اللاجئين مرتين في عام ١٩٤٨م وفي عام ١٩٦٧م كان الضابط الرئيس وراء النمو «الشاذ» للمدينة. ومن جهة أخرى فإن معدل الزيادة الطبيعية المرتفع كان مسؤولاً أيضاً عن هذا النمو. وبالنسبة لحجم التأثير لكل من العنصرين فتجدر ملاحظة أن مساهمة الهجرة القسرية والطوعية في معدل النمو السكاني السنوي كانت أعلى من مساهمة الزيادة الطبيعية في الفترات الثلاث الأولى بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧م قبل الحرب (الشكل رقم ١). وفي الفترة التي تلت حرب ١٩٦٧م كان للهجرة دور كبير لكن نسبة مساهمة الهجرة كانت عالية في بداية الفترة وانخفضت في نهاية الفترة. وما زال تأثير الهجرة واضحاً حتى الوقت الحاضر خاصة بالنسبة للهجرة الوافدة لغير الأردنيين والهجرة العائدة للأردنيين من الخارج.

الجدول رقم ٢. معدلات النمو السكاني السنوي لمدينة عمان ١٩٤٨ - ١٩٨٤م.

الفترة الزمنية	معدل النمو السكاني السنوي %	معدل الزيادة الطبيعية السنوية %	معدل الهجرة السنوية %
مايو ١٩٤٨ - أغسطس ١٩٥٢م	١٩,٩	٣,٠	١٦,٣٠
أغسطس ١٩٥٢ - نوفمبر ١٩٦١م	١٠,٤٨	٣,٣	٧,١٨
نوفمبر ١٩٦١ - مايو ١٩٦٧م	٦,٧٠	٣,٣	٣,٤٠
مايو ١٩٦٧ - نوفمبر ١٩٧٩م	٥,٦٩	٣,٢	٢,٤٩
نوفمبر ١٩٧٩ - نوفمبر ١٩٨٤م	٥,٧٠	٣,٠	٢,٧٠

المصدر: الجدول رقم ١. المعدلات من حساب الباحث.

(٩) UNESOB: "Report on the 1966 Social Survey of Amman, Jordan," in *Studies on Social Development in the Middle East* (New York, 1969), p. 38.



شكل رقم ١. معدلات النمو السكاني السنوي لمدينة عمان (١٩٤٨ - ١٩٨٤م).

### الزيادة الطبيعية

كما هو معروف فإن البيانات المتعلقة بالإحصاءات الحيوية في الأردن بشكل عام وفي عمان بشكل خاص ما زالت غير مكتملة وغير دقيقة. ورغم أن نظام التسجيل للمواليد والوفيات قد بدأ في الأردن في عام ١٩٢٦م إلا أنه ما زال يعاني النوعية الجيدة. وفي الوقت الذي قدّرت فيه درجة اكتمال التسجيل للمواليد بنسبة ٨٠٪ في عام ١٩٥٥ ثم بنسبة ٩٥٪ في الستينات والسبعينات،<sup>(١٠)</sup> إلا أن تسجيل الوفيات ما زال ناقصاً بشكل كبير ونسبة تهبط إلى ٦٥٪. ومن جهة أخرى فإن من بين أهم العقبات في الحصول على بيانات التسجيل

Hacker, p. 62. (١٠)

A. Thavarajah, "Mid-Decade Demographic Parameters of Jordan and Population Growth", in *Demographic Measures and Population Growth in Arab Countries*, Research Monograph Series No. 1, (Cairo: Cairo Demographic Centre, 1970), pp. 55-79.

A. Ma'ayta, "A Study of Mortality in Jordan with Special Reference to Infant Mortality." *Seminar on Mortality Trends and Differentials in Some Arab and African Countries* (Cairo: Cairo Demographic Centre, 1975), pp. 2-3.

الحيوي لمدينة عمان هي أن نظام التسجيل في المدينة يضم بعض الضواحي ، ومن الصعب فرز البيانات الخاصة لمدينة عمان . وتجدر الإشارة هنا إلى أن تسجيل المواليد والوفيات كان من مهام وزارة الصحة حتى عام ١٩٧٧م حين انتقلت مسؤولية تسجيل المواليد والوفيات إلى دائرة الأحوال المدنية ويعتقد أن نظام التسجيل الحيوي قد طرأت عليه تحسينات كثيرة منذ ذلك الوقت .

ونتيجة للنقص وعدم اكتمال التسجيل الحيوي فقد تم اللجوء إلى تقديرات الزيادة الطبيعية للدولة ككل للفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢م والفترة ١٩٥٢ - ١٩٦١م ، والمعدل الذي قدرته الأمم المتحدة للفترة ١٩٦١ - ١٩٦٦م ، والمعدلات التي تم تقديرها اعتماداً على مسح الخصوبة في أعوام ١٩٧٢م ، ١٩٧٦م ، ١٩٨١م ، وعلى بيانات تعداد ١٩٧٩م . إن معدل الزيادة الطبيعية المقدر بـ ٣,٣٪ كان قد اعتمد من قبل دائرة الإحصاءات العامة في عام ١٩٦٦م وتم استخدامه في المسح الاجتماعي لعمان والذي قامت به الأمم المتحدة لقياس النمو السكاني لمدينة عمان ١٩٦١ - ١٩٦٦م . إن المبرر لاستخدام معدل زيادة طبيعية سنوي قدره ٣,٣٪ يكمن في أن معدلات الخصوبة ما زالت مرتفعة حتى الوقت الحاضر . ففي المسح الاجتماعي لعام ١٩٦٦م وفي مسح ديموغرافي آخر لمدينة عمان عام ١٩٧٧م تبين أن نسبة الأطفال تحت سن (٥) سنوات إلى الأمهات في فئة ١٥ - ٤٩ سنة هي ٧٥٣ و ٧٣٣ على التوالي . ويعزز ذلك ما جاء في مسح الخصوبة لسنة ١٩٧٢م من أن الخصوبة تكاد تكون متماثلة في المناطق الريفية والحضرية في الأردن ، وأكثر من ذلك فقد بين تعداد ١٩٦١م أن الخصوبة في المدن أعلى منها في المناطق الريفية . أما في الفترة من ١٩٧٩م وحتى الوقت الحاضر فيبدو أن الخصوبة بدأت تنخفض في مدن عمان ، والزرقاء وإربد عن مثيلاتها في المدن الأخرى وفي المناطق الريفية .

إن تقديرات الزيادة الطبيعية المشار إليها أعلاه تعد من بين المعدلات العالية في المنطقة العربية ، ويمكن أن يعزى ذلك بشكل جزئي إلى التدفق الكبير للاجئين الذين وفدوا إلى المدينة والذين يتصفون بخصوبة عالية خاصة الذين يقطنون منهم في

المخيمات. (١١) إن النسب العالية للأطفال بين اللاجئين كما تؤكد سجلات وكالة الغوث الدولية تشير إلى أن معدل المواليد الخام يزيد على ٥٠ بالألف. وكذلك تبين من مسح ١٩٧٢م و ١٩٧٦م أن أعلى معدلات الخصوبة في عمان هي في المخيمات بل هي أعلى في المخيمات منها في أي مكان آخر في الأردن.

وتشير الأرقام في الجدول رقم ٢ بوضوح إلى أن الزيادة الطبيعية تعد عاملاً رئيساً في زيادة السكان خارج فترات الحرب ١٩٦١ - ١٩٦٧م قبل حرب حزيران، و ١٩٧٩ - ١٩٨٤م باستثناء الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦١م والتي شهدت انتقال اللاجئين من مكان لآخر داخل الدولة كما شهدت بداية موجة هجرة داخلية من الريف والمدن الأخرى إلى العاصمة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتضح أن تقديرات الهجرة الصافية تشير إلى أن هناك حركة مهاجرين مباشرة إلى عمان، كما ظهرت مثل هذه الحركة المباشرة في مسح ١٩٧٧م حيث تبين أنه لا توجد مؤشرات مهمة على حركة الهجرة متعددة المراحل للمهاجرين هجرة داخلية إلى عمان، ويعني ذلك أن المراكز الحضرية الأخرى لا تفسح المجال أمام المهاجرين الريفيين للتحرك على مراحل وبالتالي يقضون فترة طويلة في التكيف والتلاؤم (الانصهار) مع الحياة الحضرية. لذا فإن المهاجرين ينقلون معهم من مناطق الإرسال ذات الخصوبة العالية عاداتهم وتقاليدهم فترفع من معدلات الخصوبة في عمان.

أما بالنسبة لمعدلات الوفيات فقد هبطت معدلات الوفيات بشكل ملحوظ في الأردن في السنوات الأخيرة حيث تشير الدراسات المختلفة إلى انخفاض معدل الوفيات الخام في الأردن من ٢١ بالألف في بداية الخمسينات إلى ١٨ بالألف في الستينات ثم إلى ١٢ بالألف في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات. ويمكن القول إن انخفاض معدلات الوفيات في مدينة عمان كان أكثر منه في المناطق الأخرى في الدولة نظراً لتركز معظم الخدمات الصحية في العاصمة. (١٢) وهذا ما يؤيده مسح الخصوبة لعام ١٩٧٢م وعام ١٩٧٦م حيث تبين أن

(١١) M. El-Badry, "Trends in the Components of Population Growth in the Arab Countries of the Middle East: A Survey of Present Information," *Demography* (1972), 2, 140-86.

(١٢) H. Darwish, "Impact of Socio-Economic and Demographic Trends on the National Health Situation in Jordan," *ECWA First Regional Population Conference* (Beirut, 1974), p. 11.



وفيات الأطفال الرضع في الحضر أقل من مثيله في الريف، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الوفيات الخام.

وفي مسح الخصوبة الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة سنة ١٩٨١م تبين أن الخصوبة أقل بقليل في المناطق الحضرية عن مثيلتها في المناطق الريفية بشكل عام وأقل وبشكل ملحوظ في مدن عمان والزرقاء وإربد. فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي في الأردن ٧,١ طفل للمرأة الواحدة ومعدل المواليد الخام ٤,٤ بالألف، بينما كان المعدل لمدن عمان، الزرقاء وإربد ٤,٦ طفل للمرأة الواحدة ومعدل المواليد الخام ٣,٦ بالألف. (١٣) انظر الجدول رقم ٣.

إن الاختلافات العامة في الخصوبة بين الحضر والريف في الأردن قد لا تبين لنا بوضوح الفروق بين النمطين من السكن، لذا فإن نظرة فاحصة لمعدلات الخصوبة العُمرية يمكن أن تظهر لنا تلك الفروقات، وربما تفسر لنا بعض العوامل التي أدت إلى تخفيض الخصوبة في الحضر وبالذات في المدن الثلاث الرئيسية عمان، والزرقاء وإربد. ويشير الجدول رقم ٣ إلى أن أعلى معدلات الخصوبة تقع في فئتي العمر ٢٥ - ٢٩ و ٣٠ - ٣٤، وهذا ينسحب على مختلف مناطق الأردن ريفاً وحضراً. ولكننا لو أخذنا في الاعتبار الاختلافات في الخصوبة - في فئات العمر المختلفة - بين الريف والحضر والمدن الثلاث عمان، والزرقاء وإربد لوجدنا أن أقل معدلات للخصوبة هي في المدن الثلاث وأعلىها في الريف، كما أن انخفاض المعدل مثلاً للفئة الأولى ١٥ - ١٩ في المدن الثلاث إلى ٧٩ بالألف بينما في مناطق الحضر الأخرى ٨٩ بالألف وفي الريف ٩٩ بالألف، هذا الانخفاض يعزى بشكل رئيس إلى ارتفاع سن الزواج في المدن الثلاث وإلى التعليم كما أن تأثير التعليم يمتد ليشمل الفئة ٢٠ - ٢٤ وكذلك يبدأ تأثير العمل في هذه الفئة والفئات التالية ٢٥ - ٢٩، ٣٠ -

= وسهيل التل، «الانفجار السكاني في الأردن»، مجلة التنمية، عمان، ١٢ع (١٩٧٤)، ص ص ٢٥ - ٢٩.

Department of Statistics, *Jordan Demographic Survey of 1981, Principal Report* (Amman, 1983), (١٣) p. 31.

٣٤ و ٣٥ - ٣٩ حيث يمكن القول إن نسبة الالتحاق للإناث في التعليم والمشاركة في العمل هي أعلى في المدن الثلاث عن مثيلاتها في المناطق الأخرى في المملكة .

الجدول ٣ . معدلات الخصوبة لفئات الأعمار في الأردن والريف والحضر ومعدلات الخصوبة الكلية،\* ومعدلات المواليد الخام لعام ١٩٨١م.

الفترة العمرية	الأردن	الريف	عمان، الزرقاء إربد	المناطق الحضرية الأخرى
١٥ - ١٩	٨٧	٩٩	٧٩	٨٩
٢٠ - ٢٤	٢٥٢	٢٧٧	٢٣٥	٢٥٩
٢٥ - ٢٩	٣٤٠	٣٦٥	٣١٧	٣٥٣
٣٠ - ٣٤	٤١٦	٣٤٤	٢٨٧	٣٣٨
٣٥ - ٣٩	٢٣٩	٢٦٩	٢١٠	٢٦٢
٤٠ - ٤٤	١٣٤	١٦٨	١٠٧	١٤٩
٤٥ - ٤٩	٤٩	٧٠	٣٥	٥٦
معدل الخصوبة الكلي (للمرأة الواحدة)	٧,١	٨,٠	٦,٤	٧,٥
معدل المواليد الخام (لكل ألف من السكان)	٣٨,٤	٤١,٣	٣٦,٠	٣٩,٢

\* Department of Statistics, Jordan Demographic Survey 1981, Table 4.7, p. 31.

وفي المسح نفسه لعام ١٩٨١م بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الأردن نفسه ٤,٦٤ بالألف بينما بلغ المعدل لمدينة عمان، الزرقاء، وإربد ٤٠,٥٦ بالألف . أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فيتبين من تحليل نتائج المسح ذاته أنه يمكن تقدير معدل الوفيات الخام للأردن بـ ٤,٦٤ بالألف، ومن هذه الأرقام يمكن أن نعتبر أن الزيادة الطبيعية في الأردن نفسه تساوي ٣٢ بالألف في عام ١٩٨١م . أما في مدن عمان والزرقاء وإربد فقد بلغت ٦,٢٩ بالألف . إن هذه الأرقام المستقاة من المسح الديموغرافي لعام ١٩٨١م تثير الدهشة

حيث بين تعداد ١٩٧٩م أن معدل المواليد الخام في الأردن بلغ ٥٠ بالآلف وذلك يعني (مقارنة بمسح ١٩٨١م) انخفاضاً في المعدل من ٥٠ بالآلف سنة ١٩٧٩ إلى ٣٨ بالآلف في سنتين فقط. كما انخفضت الزيادة الطبيعية من ٣٨ بالآلف إلى ٣٢ بالآلف للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١م، وربما كان تفسير ذلك يكمن في أن هناك نقصاً في التبليغ عن وفيات الأطفال في مسح ١٩٨١م. (١٤)

### الهجرة

رغم ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في عمان إلا أن حجم وسرعة تدفق المهاجرين إليها يعتبران إلى حد كبير مسؤولين عن النمو السكاني السريع للمدينة. فقد قدّر معدل النمو السكاني في عمان للفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٩م بـ ٧٪ سنوياً، وإذا افترضنا أن معدل الزيادة الطبيعية السنوي يساوي ٣٪ فإن ذلك يعني أن الهجرة تسهم بمعدل نمو سنوي مقداره ٤٪ أي أن مساهمة الهجرة في نمو سكان عمان أكثر من مساهمة الزيادة الطبيعية في ذلك النمو.

إن المهاجرين من الريف إلى المدن يمكنهم الانصهار في بوتقة النشاط الاقتصادي الحضري والتكيف مع حياة المدينة العصرية لو كان حجمهم ضئيلاً وتدفعهم بطيئاً، إلا أن الموقف يزداد صعوبة إذا علمنا أن الهجرة الداخلية في الأردن لا تتوجه نحو المراكز الحضرية بالتساوي بل إن معظم المهاجرين يتجهون نحو المدينة الأولى (العاصمة)، وربما نحو المدينة الثانية، بشكل مباشر وبذلك فهم يسهمون في تطوير المدينة المهيمنة. ولم تقف مساهمة الهجرة في النمو السكاني السريع لعمان عند هذا الحد، بل إن التدفق الفجائي للاجئين من فلسطين المحتلة والضفة الغربية وتكرار حدوثه مرتين في عام ١٩٤٨م وفي عام ١٩٦٧م كان له أثر أوقع وأشد من حركة الهجرة الداخلية الطوعية، فقد ساهم هذا التدفق في سرعة نمو المدينة كما زاد من سرعة تيارات الهجرة إلى عمان. إن الهجرة إلى عمان يمكن تصنيفها إلى الأنماط المختلفة التالية:

(١٤) A. Khalifa, "Estimates of Fertility & Mortality Levels in Jordan," *Proceedings of Symposium on Population, Fertility and Family Health, Amman, August, 1984*, pp. 57-86.

أولاً: الهجرة القسرية الناجمة عن مأساة فلسطين عام ١٩٤٨م، واحتلال الضفة الغربية للأردن عام ١٩٦٧م في ظل ظروف صعبة لم تسعف اللاجئين بوقت كاف للقيام بعملية حسابية لسلبات وإيجابيات الهجرة وحتى للمكان الذي سوف يتوجهون إليه .

ثانياً: الهجرة الداخلية الطوعية كنتيجة لعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق المملكة المختلفة، وهي لا تختلف كثيراً عن الهجرة من الريف إلى المدينة في الدول العربية المجاورة.

ثالثاً: التيار الحديث للهجرة الوافدة بنوعها هجرة العمال غير الأردنيين إلى الأردن والهجرة العائدة للعاملين الأردنيين في الخارج .

### دور الهجرة في النمو السكاني

لقد ساهمت أنماط الهجرة المذكورة أعلاه إلى حد كبير في النمو السكاني السريع لمدينة عمان خلال العقود الثلاثة الماضية . ويمكن أن نتبين دور الهجرة في نمو سكان عمان من خلال الجدول رقم ٢ السابق، حيث أسهمت الهجرة في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢م بأكثر من خمسة أضعاف مساهمة الزيادة الطبيعية، ويعزى إسهام الهجرة هنا إلى حرب ١٩٤٨م وهجرة اللاجئين من فلسطين المحتلة . أما في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦١م فقد أسهمت الهجرة بمعدل مقداره ١٨، ٧٪ من معدل النمو السنوي لسكان المدينة، أو ما قيمته ضعفا مساهمة الزيادة الطبيعية، وقد شهدت بداية هذه الفترة عدم استقرار اللاجئين الذين انتقل جزء منهم من المخيمات إلى المدن وتوجه جزء منهم إلى عمان حيث أنشأت ثلاث مخيمات هي الوحدات، الحسين والمحطة في بداية الخمسينات . وكذلك نشطت حركة الهجرة الداخلية الطوعية باتجاه مدينة عمان من مختلف المحافظات وبخاصة من محافظات الضفة الغربية . أما في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٧م قبل حرب حزيران، فقد شهدت فترة هجرة داخلية طوعية قدرت بنحو ٤، ٣٪ أو ما يعادل الزيادة الطبيعية للفترة نفسها . كذلك ساهمت الهجرة في نمو سكان عمان في الفترة ١٩٦٧م (بعد الحرب) وحتى ١٩٧٩م بمعدل نمو سنوي بلغ ٥، ٢٪، وكانت معدلات النمو السكاني السنوي بفعل الهجرة أعلى بكثير من هذا المعدل في بداية الفترة ذاتها حيث تأثرت المدينة بتدفق اللاجئين والنازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة . أما في الفترة ١٩٧٩م وحتى ١٩٨٤م فقد أسهمت الهجرة بمعدل نمو سكاني سنوي

مقداره ٧,٢٪، ويعزى الارتفاع في معدل هذه الفترة عن سابقتها إلى الهجرة العائدة للأردنيين من الخارج وإلى الهجرة الوافدة لغير الأردنيين.

وحتى تتضح الصورة أكثر لدور الهجرة في نمو سكان عمان سنتعرض بشيء من التفصيل إلى كل من حركة الهجرة القسرية والطوعية. والواقع أن البيانات الإحصائية المتاحة لا تسعف الباحث بالقدر الكافي من التفصيل إلا أن بعض الدراسات والمسوحات التي أجريت في هذا المجال يمكن أن تعتبر مؤشراً لحركة الهجرة. فقد أجرت دائرة الإحصاءات العامة في عام ١٩٦٧م قبل الحرب دراسة لم تكتمل بسبب حرب حزيران إلا أنها اشتملت على بيانات لمدينة عمان والزرقاء، والرصيفة والعقبة وتم نشرها، كذلك تم إجراء مسح بالعينة لمدينة عمان في عام ١٩٧٧م استقصى حركة الهجرة إلى المدينة.<sup>(١٥)</sup> وبالاعتماد على هذين المصدرين أمكن استخلاص بعض المؤشرات عن حركة الهجرة إلى عمان (الشكل رقم ٢).

لقد بين المسح الذي أجري عام ١٩٧٧م أن ثلاثة أرباع الأسر التي كانت مقيمة في عمان في عام ١٩٧٧م هي أسر مهاجرة إلى المدينة بين عامي ١٩٤٨م و١٩٧٧م، وأن نصف تلك الأسر المهاجرة قد وفدت إلى المدينة بفعل الهجرة القسرية بينما وفد إليها ٤٠٪ بفعل الهجرة الطوعية الاختيارية و ١٠٪ بفعل الهجرة العائدة من الخارج. لقد زاد عدد سكان عمان بين ١٩٤٨م و ١٩٥٢م بمقدار الثلثين نتيجة لحركة اللاجئيين حيث بين أحد المصادر أن عدد اللاجئيين الذين وفدوا المدينة إثر أحداث ١٩٤٨م بلغ ٤٠٠٠٠ لاجئاً.<sup>(١٦)</sup> وظهر موقف مماثل بعد حرب حزيران ١٩٦٧م حيث أظهرت إحدى الدراسات أنه وفد إلى المدينة ١٢٩ ألف نازح ولاجئ من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو ما يعادل ٤٠٪ من عدد سكان المدينة قبل الحرب مباشرة.<sup>(١٧)</sup> ويضاف إلى الهجرة من فلسطين المحتلة

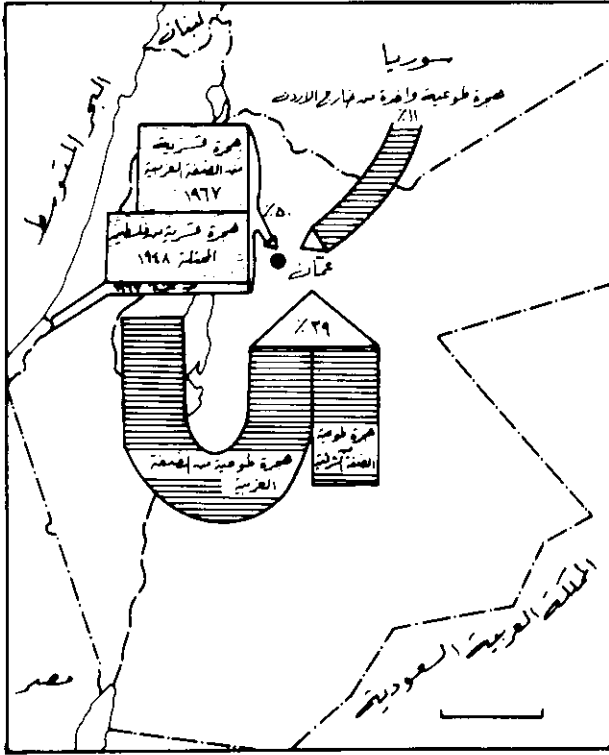
M. Samha, "Migration to Amman: Patterns of Movement and Population Structure." Ph.D. (١٥) Thesis (Durham University, 1979), pp. 17-25.

Hacker, p. 61. (١٦)

(١٧) موسى سمحة، «هجرة اللاجئيين وغير اللاجئيين إلى مدينة عمان»، النشرة المشتركة، اللجنة

الاقتصادية لغربي آسيا، ع ١٩ (١٩٨٠م)، ص ص ٤٥ - ٦٣.

١٩٤٨م ومن الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧م إن عمان استقبلت أيضاً من اللاجئين اللبنانيين إثر نشوب الحرب الأهلية في لبنان في منتصف السبعينات من هذا القرن .



الشكل رقم ٢ . تيارات الهجرة إلى مدينة عمان (١٩٤٨ - ١٩٨٤م) .

إن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن عمان كانت منذ نشأتها الحديثة ملجأ وملاذاً للسكان الذين أجبروا على ترك أراضيهم وبلادهم، فقد لجأ إليها الشركس والشيشان في نهاية القرن التاسع عشر، ثم لجأ إليها الثوار السوريون الذين ناهضوا الاحتلال الفرنسي، كما استقبلت لاجئين من بخارى ومن أقطار عربية أخرى في الثلاثينات، وأخيراً احتضنت اللاجئين من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م ومن الضفة الغربية للأردن عام ١٩٦٧م وفتحت أبوابها للاجئين من لبنان عام ١٩٧٥م .

ولا يقل الدور الذي لعبته الهجرة القسرية عن دور الهجرة الداخلية الطوعية، فنتيجة لتدفق اللاجئين ولتطور الوظيفة السياسية، والاقتصادية والإدارية لمدينة عمان تدفق إليها المهاجرون من باقي محافظات المملكة، حيث يتبين من دراسة الهجرة الداخلية والعد الشامل الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة أن حجم الهجرة إلى مدن عمان، والرصيفة، والزرقاء والعقبة بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٧م قبل الحرب قد بلغ ٤٤ ألف مهاجر حظيت عمان بنصيب الأسد من ذلك الحجم حيث استقبلت ٢٣ ألف مهاجر ساهموا بما يقرب من ثلث الزيادة السكانية للمدينة لتلك الفترة. (١٨) وكذلك بين مسح ١٩٧٧م أن ٤٠٪ من المهاجرين إلى مدينة عمان كانوا على شكل هجرة داخلية طوعية كما سبق ذكره. وإذا اعتبرنا أن حركة اللاجئين إلى عمان هي أحد العوامل الرئيسة وغير المباشرة للهجرة إلى عمان، إلا أن ذلك يجب أن لا يقلل من قيمة التفسيرات الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة. وحتى نستطيع التعرف على تلك التفسيرات يجدر بنا أن نتقصى الملامح الجغرافية الرئيسة للدولة والتي قد يكون لها أهمية بارزة في هذا المجال.

بلغ عدد سكان الأردن بصفتيه ٣، ١ مليون نسمة عام ١٩٥٢م وزاد هذا العدد إلى ١،٧ مليون نسمة عام ١٩٦١م، وكان ما يقرب من ١،٦ مليون نسمة من هؤلاء يقطنون في عام ١٩٦١م في المنطقة المسماة بـ «المعمور الأردني»، أي ما مساحته ٢٢ ألف كم<sup>٢</sup>، وتقع هذه المنطقة إلى الغرب من خط سكة حديد الحجاز وتشتمل على المرتفعات الغربية والشرقية ووادي الأردن. وعليه فإن ٩٦٪ من مجموع السكان في عام ١٩٦١م كانوا يعيشون فوق ٢٣٪ من مساحة الدولة، بينما تغطي الصحراء المساحة المتبقية.

وفي عام ١٩٧٩م بلغ عدد سكان الضفة الشرقية ١، ٢ مليون نسمة ويعيش حوالي المليونين من هؤلاء في باقي المنطقة المعمورة من الأردن في الضفة الشرقية (بعد احتلال الضفة الغربية) أو ما يعادل ١٦،٣٥٠ كم<sup>٢</sup>. وتتألف هذه المنطقة من المرتفعات الشرقية ووادي الأردن الشرقي بين نهر اليرموك شمالاً ومأدبا جنوباً وخط سكة حديد الحجاز شرقاً

(١٨) دائرة الإحصاءات العامة، دراسة الهجرة الداخلية والعد الشامل لمدن: عمان، الزرقاء، الرصيفة، إربد والعقبة لعام ١٩٦٧ (د.ت.)، ص ١٠.

ونهر الأردن غرباً، مما يجعل ٩٥٪ من مجموع سكان الضفة الشرقية يعيشون فوق ٢٠٪ من مساحتها الكلية. وهكذا يبدو على الفور أن توزيع الأمطار ونمط الاستثمار الزراعي في الأردن من أهم العوامل المؤثرة في توزيع السكان.

لقد تطورت حركة الهجرة الداخلية الطوعية في الأردن فوق مساحة ضئيلة من الدولة اقتصر على المنطقة المعمورة فقط سواء قبل احتلال الضفة الغربية للأردن أم بعدها، بينما اعتبرت باقي المساحة عاملاً سلبياً في طرد السكان كونها مناطق صحراوية شبه خالية من السكان. وضمن المنطقة المعمورة كان لعوامل الجذب والدفع تأثير أكبر من تأثير عامل المسافة إذا ما أخذنا في الاعتبار ضآلة المساحة المعمورة والتطورات الحديثة في وسائل وطرق النقل، ويضاف إلى ذلك أن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع الحجمي للمدن يمكن أن تعتبر عوامل أخرى تؤثر على الهجرة في الأردن بشكل عام والهجرة إلى عمان بشكل خاص. ففي مسح ١٩٧٧م لمدينة عمان تبين أن لعامل المسافة دوراً بارزاً في الهجرة الداخلية من محافظات الضفة الشرقية إلى عمان أكثر من مثلتها من الضفة الغربية، وكان أكثر الأولوية إسهاماً في حركة الهجرة الداخلية إلى عمان (استناداً إلى ذلك المسح) هو لواء السلط الذي ساهم بـ ١٣٪ من مجموع الأسر المهاجرة إلى عمان هجرة طوعية، بينما ساهمت ألوية نابلس، القدس، رام الله، الخليل وإربد بنسب تتراوح بين ٧ - ٩٪ لكل منها؛ أما بقية الأولوية فقد ساهمت بنسب تتراوح بين ٤ - ٦٪ لكل منها، وبشكل إجمالي ساهمت ألوية الضفة الشرقية أكثر من ألوية الضفة الغربية في حجم الهجرة الداخلية الطوعية إلى عمان ومرد ذلك احتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧م.

وإذا تفحصنا مناطق إرسال المهاجرين إلى عمان هجرة داخلية فبيّن لنا مسح ١٩٧٧م كذلك أن ٧٣٪ من المهاجرين قدموا من مناطق حضرية والباقيون من مناطق ريفية، ومعنى ذلك أن مساهمة المناطق الحضرية في إرسال المهاجرين إلى عمان كانت ضعفي مساهمة المناطق الريفية. وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن أن ننظر إلى الهجرة الداخلية الطوعية إلى عمان من خلال علاقتها بنمو سكان المدن في الأردن والذين زادت نسبتهم من ٣٦٪ من عدد السكان الكلي عام ١٩٥٢م إلى ٤٤٪ عام ١٩٦١م للضفتين الشرقية والغربية، ثم إلى ٦٠٪



عام ١٩٧٩م للضفة الشرقية . إن زيادة نسبة القادمين إلى عمان من المدن الأخرى عن نسبة أولئك القادمين إليها من المناطق الريفية يمكن أن يقودنا إلى تعميم مفاده أن الهجرة من الريف إلى المدن تتم على مراحل وأن المهاجرين من المناطق الريفية إنما يتجهون أولاً إلى مدن أخرى أصغر حجماً من عمان ثم في مرحلة أخرى يتجهون إلى عمان، غير أن الهجرة الداخلية إلى عمان ليست على تلك الحال تماماً . فقد أثبتت بيانات مسح ١٩٧٧م أنه لا توجد دلائل تشير إلى هذا الاتجاه إذ شكلت الأسر التي انتقلت إلى عمان على مراحل ٨,٠٪ من مجموع الأسر المهاجرة هجرة داخلية إلى المدينة .

إن ضآلة الفرص الاقتصادية المتاحة في كثير من المدن الأردنية الأخرى خاصة في الضفة الشرقية تترك مجالاً ضيقاً أمام المهاجرين من المناطق الريفية لكي ينتقلوا على مراحل . كذلك فإن سكان تلك المدن أنفسهم قد لا يجدون فرص عمل كافية وملائمة، ويعد هذا العامل ذا أثر فعال في حركة المهاجرين من مدن ألوية السلط، إربد، والكرك . وتفصيل أكثر فإن بعض المدن تقدم لسكانها وللقاطنين في الريف المجاور لها فرص عمل أقل مما تقدمه مدن أخرى ويعزى ذلك بشكل كبير إلى التوزيع الحجمي للمدن حيث تتوافر فرص العمل في المدن الأكبر حجماً .

أما عن أسباب الهجرة الداخلية الطوعية إلى عمان فقد بين مسح ١٩٧٧م أن «الانتقال بسبب الوظيفة» كان وراء هجرة ٣١٪ من الأسر، بينما تسببت «فرص العمل الأفضل»، في هجرة ٣٠٪ من الأسر، وهناك ٢١٪ من الأسر وفدت إلى المدينة «للبحث عن عمل»، وبذلك فإن ٨٢٪ من مجموع الأسر قدمت إلى عمان نتيجة للأسباب الثلاثة المشار إليها؛ أما الباقيون فقدموا نتيجة للحاق بالأسرة وأسباب أخرى . ومن الأرقام المشار إليها أعلاه يمكن القول بأن نصف القادمين وفدوا إلى المدينة بحثاً عن عمل أو لفرص عمل أفضل إما للاستثمار أو للبحث عن ظروف عمل أفضل لرفع مستوى معيشتهم ويتفق هذا العامل مع ما يسمى بالعامل الاقتصادي الذي تمثل في تركيز النشاطات الاقتصادية للضفة الشرقية في عمان مما انعكس في خلق ظروف اقتصادية أفضل في هذه المنطقة عنها في بقية المناطق .

وليس هناك ما يشير الدهشة من أن تركز تلك النشاطات قد أدى إلى التركيز السكاني والاقتصادي في العاصمة منذ أوائل الخمسينات من هذا القرن وتزودنا فاندرا<sup>(١٩)</sup> بمثال واقعي لتأثير تلك العملية على الهجرة الداخلية في الأردن، وذلك حين قارنت الوظائف التي تسود التركيب الاقتصادي لمدين الضفة الشرقية ومدين الضفة الغربية (قبل عام ١٩٦٧م)، والتي لا تقدم بشكل عام نمط العمل الذي يتطلع إليه المهاجرون كافة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، مع النشاطات المتنوعة العديدة في حالة الاقتصاد الصناعي لمدينة عمان، والذي يتلاءم مع تطلعات المهاجرين من حيث تطورهم الاقتصادي؛ لذا جذبت عمان عدداً كبيراً من المهاجرين من الريف والمدن على السواء. ويؤكد ذلك نموسكان الضفة الشرقية والغربية بين عامي ١٩٥٢م و ١٩٦١م حيث شكلت الأخيرة منطقة إرسال رئيسة للهجرة الداخلية إلى عمان. فقد اشتملت الضفة الشرقية على ٤٤٪ من السكان عام ١٩٥٢م وارتفعت النسبة إلى ٥٠٪ عام ١٩٦١م، وبلغ عدد المهاجرين الذين انتقلوا من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية بين ١٩٥٢م و ١٩٦١م حوالي ١٥ ألف نسمة معظمهم توجه إلى محافظة عمان. وتضيف فاندرا أن نسبة الذين يبحثون عن عمل في عمان، بالرغم من كونها مرتفعة في الستينات، كانت أقل بكثير من نسب الباحثين عن عمل في بقية مدن الأردن.

ومن المفيد في هذا المجال أن نشير إلى بحثين مقدمين إلى مؤتمر التنمية الأردني الأول عام ١٩٧٦م الأول يتعلق بـ «الخدمات الأساسية في القرى والمناطق النائية» والثاني حول «إقليم عمان وثقله في الاقتصاد الأردني». <sup>(٢٠)</sup> وقد توصل البحث الأول إلى أن الخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق الريفية هي دون المستوى المطلوب، هذا إن وجدت مثل هذه الخدمات، لذا كان السعي إلى مستويات معيشة ودخل أفضل في مقدمة الحوافز للهجرة الداخلية. أما البحث الثاني فقد عالج دور عمان في جذب النشاطات الاقتصادية إليها حيث

(١٩) H. Wander, *Population Problems in the Economic Structure of Small Countries, the Example of Jordan* (Tubingen: Kiel University, 1969), p. 11.

(٢٠) National Planning Council, *General Report of the Jordan Development Conference* (Amman, 1976), pp. 64-106.

توصل الباحثون فيه إلى أن اقتصاد الأردن هو اقتصاد عمان حيث يستمتع السكان بدخل أعلى ومستويات معيشة أفضل من بقية المناطق في الدولة كما بين البحث أنه في عام ١٩٧٣م كان هناك حوالي ١٥ تليفوناً لكل ١٠٠ شخص في عمان، بينما كانت النسبة لبقية المناطق هي أربعة فقط لكل ١٠٠، وأن كل الصحف والمجلات الأسبوعية ودور الإذاعة والتلفزيون والطباعة والنشر تتركز في العاصمة، ويتركز في إقليم عمان ٥٤٪ من المستشفيات و ٧٤٪ من الصيدليات في الأردن، كما يتركز حوالي ثلاثة أرباع الفنادق المصنفة في الضفة الشرقية في مدينة عمان .

إن تركيز معظم النشاطات الاقتصادية في عمان يؤدي إلى جذب المزيد من المهاجرين من المناطق الأخرى وبالتالي إلى تركيز معظم السكان في عمان وهذا ما حدث بالفعل فقد بين تعداد ١٩٧٩م أن حوالي ٣٠٪ من سكان الأردن يقطنون في عمان في ذلك العام ومن جهة أخرى بينت دراسة الاستخدام التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة عام ١٩٧٥م أن مدينة عمان تستحوذ على ٨٣٪ من المؤسسات في الدولة ومدينة إربد ٨٪ والزرقاء ٥٪، بينما تستحوذ السلط والكرك ومعان والعقبة جميعها على ٤٪ فقط من تلك المؤسسات . وتستخدم مؤسسات مدينة عمان ٩٣٪ من مجموع المستخدمين في مؤسسات الضفة الشرقية التي يعمل بها خمسة أشخاص فأكثر. إن هذه النسب تدلنا بوضوح على مدى قدرة مدينة عمان على جذب المهاجرين من المدن الأخرى في الضفة الشرقية .

ولم يقتصر دور الهجرة في نمو سكان عمان على هجرة اللاجئين وعلى الهجرة الداخلية الطوعية بل تجاوزه إلى تأثير هجرة العمال الوافدين إلى الأردن منذ مطلع السبعينات حيث تبين من إحدى الدراسات أنه في عام ١٩٨٠م كان مجموع العمال غير الأردنيين الوافدين إلى الأردن حوالي ٨٠ ألف عاملاً تركز ٥٥ ألف منهم في عمان أي بنسبة ٦٨،٨٪،<sup>(٢١)</sup> ولا غرو في ذلك فعمان تمثل مركز الثقل الاقتصادي والسكاني في الأردن . ويضاف إلى ذلك تأثير

(٢١) موسى سمحة، «الأيدي العاملة البديلة في الأردن مع التركيز على محافظة عمان»، مجلة دراسات،

مج ١١، ١٤ (١٩٨٤)، ص ص ١٢٣ - ١٥٤ .

الهجرة العائدة للأردنيين الذين يعملون في الخارج والذين وجدوا في عمان مستوى معيشة أفضل، كما أنها تقدم فرصاً أفضل للاستثمار من أي مكان آخر في الدولة، ليس ذلك فحسب بل إن معظم المهاجرين الأردنيين العاملين حالياً في الخارج يستثمرون عوائدهم في عمان حيث توفر لهم العاصمة أيضاً فرصاً جيدة للاستثمار.

وإذا كانت الهجرة الداخلية والعائدة قد ساعدت على تضخم سكان عمان فإنها أيضاً ساعدت على توسيع الرقعة العمرانية خاصة في قطاع المساكن (الإسكان) حيث انتشرت المباني على الهوامش الخارجية للعاصمة لتتصل بالضواحي المجاورة لها كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وهنا تجدر الملاحظة إلى أن إقليم عمان قد حقق أعلى زيادة سكانية بفعل الهجرة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٩م حسب ما جاء في بعض الدراسات<sup>(٢٢)</sup> التي بينت أن مدينة عمان قد نمت بفعل الهجرة في الخمسينات والستينات أكثر من السبعينات من هذا القرن. غير أننا يجب أن لا نغفل أن الهجرة بقيت مستمرة إلى منطقة عمان وأن نمو ضواحي عمان والتي أصبحت مدناً عام ١٩٧٩م قد امتص جزءاً كبيراً من المهاجرين الوافدين إلى عمان، أو أن نسبة من سكان عمان ذاتها بدأوا ينتقلون إلى تلك الضواحي فيما تستمر عمان في استقبال المهاجرين. ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها في هذا المجال أن جزءاً كبيراً من سكان الرصيفة الشمالي قد انتقلوا إليها من عمان منذ منتصف السبعينات، كما أن جزءاً آخر من سكان عمان قد انتقلوا إلى مدن صويلح ووادي السير. ويبدو أن عمان قد أصيبت بنوع من التورم الحضري الذي لم تعد معه المدينة قادرة على استيعاب كل المهاجرين إليها فبدأت تفتق جوانبها لينفذ السكان منها إلى الضواحي المجاورة.

لقد زادت عمان من درجة هيمنتها الحضرية نتيجة للتركز السكاني الشديد فيها، فقد أكدت دراسة «تطور الأوزان السكانية للمدن الأردنية» مثل هذا الاتجاه عندما تم تطبيق مؤشر المدن الأربع Four-City Index لقياس الهيمنة الحضرية لعمان حيث تبين أن المدن

(٢٢) موسى سمحة، «تطور الأوزان السكانية للمدن الأردنية ١٩٥٢-١٩٧٩»، «النشرة السكانية، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ع ٢٤ (١٩٨٤ب)، ص ص ٧٩-١٠٧.

الأردنية تتجه نحو مزيد من الاختلال الحضري، فقد بلغ المؤشر ١,٦٢ عام ١٩٥٢م وانخفض إلى ١,٥٧ عام ١٩٦١م ثم عاد فارتفع إلى ١,٧١ في عام ١٩٧٩م. ومعنى ذلك أن سكان مدينة عمان يزيد عددهم بمقدار ٦٢٪ عن حجم السكان في المدن الثلاث التالية لها في الحجم عام ١٩٥٢م و ٥٧٪ عام ١٩٦١م و ٧١٪ عام ١٩٧٩م. ومن هذه الأرقام نستدل على أن الهيمنة الحضرية لمدينة عمان في تزايد مستمر، وأن هذه الزيادة في عدد السكان في المدينة الأولى (العاصمة) تعتبر زيادة في الوزن تثقل على عمان وعلى المؤسسات والخدمات فيها من ناحية، كما أنها تمتص جزءاً كبيراً من فائض الريف وتحرم المدن الأصغر والمتوسطة الحجم من النمو الطبيعي من ناحية أخرى.

#### اتجاهات النمو السكاني لمدينة عمان وتوقعات النمو السكاني حتى عام ٢٠٠٠

تبين من العرض السابق لعناصر النمو السكاني أن مدينة عمان تضاعف عدد سكانها مرة كل عشر سنوات وأن كلا من الزيادة الطبيعية والهجرة قد أسهما في نمو سكان عمان بنسب مختلفة خلال الفترة ١٩٤٨م - ١٩٨٤م كما لاحظنا سابقاً. وتشير بيانات مسح ١٩٨١م إلى أن الخصوبة في عمان والزرقاء وإربد كانت أقل بقليل من مثيلاتها في المناطق الحضرية الأخرى وفي المناطق الريفية بمعنى أن هناك اتجاهًا ملحوظًا لانخفاض الخصوبة في المستقبل المنظور، كما تشير بيانات المسح المذكور إلى أن معدلات وفيات الأطفال الرضع في عمان والزرقاء وإربد هي أقل من المناطق الحضرية الأخرى ومن المناطق الريفية. غير أن الاختلافات في مستويات الخصوبة بين الريف والحضر ليست كبيرة كما هي الحال بالنسبة لوفيات الأطفال الرضع، كذلك فالاختلافات في مستويات الخصوبة تبعاً للحالة التعليمية هي أكبر بكثير من اختلافات مكان الإقامة. ويعني ذلك أن الخصوبة ستأثر في المستقبل إلى حد كبير بالتعليم، لذا يتوقع أن تستمر معدلات الخصوبة كما هي عليه في الوقت الحاضر حتى نهاية الثمانينات، ويتوقع أن تنخفض خلال التسعينات، كما يتوقع أن تستمر معدلات الوفيات في الانخفاض لتصل الزيادة الطبيعية عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٥٪ تقريباً.

وإذا علمنا من معدلات النمو السكاني لمدينة عمان أن الهجرة قد أسهمت بمعدل لا يقل عن ٢,٥٪ سنوياً خلال العقدين الماضيين وفي ضوء اتجاهات الهجرة من الريف إلى

المدن وزيادة حجم الهجرة العائدة والوافدة خلال العقد الحالي، يمكن أن نتوقع أن الهجرة إلى عمان سوف تستمر خلال العقدين القادمين.

وهذا التوقع يستند أساساً إلى أن كل المهاجرين هجرة داخلية لا يتجهون في الغالب إلى المدينة الرئيسية، ولكن في المرحلة الحالية لنمو المدن الأخرى غير المدينة الرئيسية في الأردن فإن تلك المدن ستجذب إليها أعداداً قليلة. كذلك فإن لعامل المسافة أهمية كبرى في الضفة الشرقية حيث المسافات قليلة جداً ووسائل النقل سهلة ومتطورة وطالما أن الظروف المعيشية في عمان أفضل منها في المناطق الأخرى لذا فإن الهجرة الداخلية إلى عمان سوف تستمر. أما الهجرة الوافدة والعائدة فسوف تستمر أيضاً إذا علمنا أن عمان توفر أفضل الفرص للاستثمار (بالنسبة للهجرة العائدة) وأفضل الفرص للعمل (بالنسبة للهجرة الوافدة).

وفي ظل هذه الظروف والمعطيات فإن النمو السكاني لمدينة عمان سيستمر في التزايد سواء بفعل الزيادة الطبيعية أم بفعل الهجرة، وقد أمكن وضع توقعات السكان لعمان للسنوات ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٠م باستخدام تعداد ١٩٧٩م كسنة أساس، وتم حساب التوقعات لكلا النوعين من السكان الذكور والإناث وأخذت في الاعتبار الفرضيات التالية عن حساب التوقعات:

١ - معدل المواليد = ٤٥ بالألف

٢ - معدل الوفيات = ١٠ بالألف

٣ - صافي الهجرة = ١٠ بالألف

٤ - التركيب العمري والنوعي سيبقى ثابتاً

وبناء على ذلك تم توقع المجموع الكلي للسكان حسب الجنس بمعدل نمو قدره ٤٥ بالألف ثم اعتمد التركيب العمري والنوعي لسكان مدينة عمان من واقع بيانات التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩م. وتجدر الملاحظة هنا إلى أن افتراض الثبات في التركيب العمري والنوعي قد تم اعتماده مع الأخذ في الاعتبار صافي الهجرة، ذلك أنه لا تتوافر في الأردن بيانات كافية عن الهجرة حتى يعتمد عليها في إجراء توقع للسكان حسب العمر

والنوع بيانات حقيقة، وحيث إن الهجرة إلى عمان لا يمكن تجاهلها خاصة وأنها المدينة الأولى والمركز الرئيس لتوافر فرص العمل ومركزاً لكثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تجذب كثيراً من المهاجرين كما سبق وأن أشرنا. وبما أن الفترة التي تم إجراء التقدير خلالها هي فترة ليست طويلة مما يقلل من احتمال حدوث أخطاء تراكمية ناجمة عن تثبيت التركيب العمري والنوعي.

واستناداً إلى الجدول رقم ٤ الذي يبين توقعات السكان في مدينة عمان للفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٠م يتوقع أن يبلغ عدد سكان المدينة مليون نسمة في عام ١٩٩٠م كما يتوقع أن يزيد هذا العدد إلى ١,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠م.

وإذا أخذنا في الاعتبار التوسع العمراني لمدينة عمان الذي بدأ يلتحم مع الضواحي المجاورة لمدينة عمان، فإنه يتوقع أن ينمو سكان تلك الضواحي وخاصة تلك التي تقع ضمن ما يسمى بـ «عمان الكبرى» حيث قدر عدد السكان في عام ١٩٨٥م بنحو ١,٣ مليون نسمة لعمان وضواحيها.

الجدول ٤ . تقدير عدد سكان مدينة عمان حسب فئات العمر والجنس للفترة ١٩٨٠م - ٢٠٠٠م.

السنوات		١٩٨٠م		١٩٩٠م		٢٠٠٠م		الفئات والجنس
المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	
تحت ١٥	٣٣٠٦٠٠	١٧٠٨٠٠	١٥٩٨٠٠	٥١٠٠٠	٢٦٥٠٠٠	٢٤٥٠٠٠	٧٨٠٧٠٠	٤١٠٩٠٠
١٥-٦٤	٣٠٣٣٠٠	١٥٧١٠٠	١٤٦٢٠٠	٤٧٣٨٠٠	٢٤٣٦٠٠	٢٣٠٢٠٠	٧٤٣٥٠٠	٣٧٦٩٠٠
+ ٦٥	١٨٢٠٠	٩٥٠٠	٨٧٠٠	٢٨٢٠٠	١٤٨٠٠	١٣٤٠٠	٤٣٥٠٠	٢٢٩٠٠
المجموع	٦٥٢١٠٠	٣٣٧٤٠٠	٣١٤٦٠٠	١٠١٢٠٠٠	٥٢٣٤٠٠	٤٨٨٦٠٠	١٥٦٧٧٠٠	٨١٠٧٠٠

\* تم التقدير استناداً إلى بيانات تعداد ١٩٧٩م

## الخلاصة والنتائج والتوصيات ومقترحات لدراسات أخرى

### الخلاصة

إن نمو وتوزيع السكان الحالي في الأردن هما نتاج الأحداث السياسية والظروف الجغرافية الطبيعية والاقتصادية للدولة. ففي عام ١٩٤٨م و١٩٦٧م كان التدفق المفاجيء للاجئين والنازحين من فلسطين المحتلة ومن الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدفق الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، هذه التدفقات من اللاجئين والمهاجرين أثرت بشكل كبير على النمط الحالي للتوزيع السكاني وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة بشكل عام وعلى عاصمتها بشكل خاص.

لقد شكل سكان عمان ٩٪ و١٤٪ من مجموع السكان في الأردن في عام ١٩٥٢م وارتفعت تلك النسبة إلى ٣٠٪ من مجموع السكان في الضفة الشرقية في عام ١٩٧٩م. وتشير معدلات النمو السكاني لمدينة عمان (السابق ذكرها) إلى أن إسهام الهجرة القسرية والاختيارية كان كبيراً في نمو سكان عمان حيث تدفق المهاجرون بتأثير جذب فرص العمل والتركز الاقتصادي والإداري في عمان. ولقد أدى هذا التركيز السكاني في عمان إلى تركيز معظم النشاطات الاقتصادية والاستثمارات في المدينة مما استدعى توافر الخدمات اللازمة لسكانها مما ساعد على استحداث مؤسسات جديدة. وعليه يمكن القول إن عمان تمثل مركز الثقل سكانيًا واقتصاديًا، لذا عانت مناطق أخرى في الدولة (ريفًا وحضرًا) ليس فقط من انعدام التطور الاقتصادي بل أيضًا عانت نقصًا مستمرًا في السكان.

### النتائج

إن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتلخص فيما يلي:

- ١ - إن معدلات الخصوبة ما زالت مرتفعة في عمان رغم أنها أقل من مثلتها في المناطق الحضرية الأخرى أو في المناطق الريفية.
- ٢ - لا يمكننا أن نتجاهل تيار الهجرة الداخلية الشديد إلى عمان طالما أن عمان تعزز من سيطرتها على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، ونتيجة ذلك أن امتد نفوذ جذبها للسكان إلى أرجاء الدولة كافة. إن مثل هذا التيار الذي يتميز باتجاه واحد نحو



العاصمة يعد أمراً غير مرغوب فيه على الإطلاق، فالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية خاصة توافر الخدمات هي أكبر من قدرة المدينة وطاقاتها لتفاديها. إن استمرار تيار الهجرة على هذا النحو من السرعة والحجم من شأنه أن يزيد من حدة المشكلات التي تعد عوائق رئيسة أمام المخططين والمنظمين.

٣ - ومن جهة أخرى يبدو أن النكوص والتراجع يصيبان كثيراً من المدن والمناطق الريفية الأخرى في الدولة نتيجة لاستمرار تدفق الهجرة منها نحو العاصمة، وستبقى هذه المدن على حالها هذه ما لم توضع خطط رشيدة وحكيمة للتنمية لتضييق الفجوة بين العاصمة وبقية المناطق ولتحقيق نوع من التوازن السكاني. إن نمو عمان العمراني والسكاني نتيجة للهجرة لا يتكافأ مع مثيليهما في مراكز حضرية أخرى في الأردن، ومن ثم فإن هذا الثقل الزائد يمكن اعتباره نمواً طفيفاً إذ يعيق النمو الاقتصادي في البلاد وربما يبطئ مسيرة التنمية.

### التوصيات

١ - إن تطوير وتنمية المدن متوسطة وصغيرة الحجم ضرورة ملحة للحد من نزيف الهجرة الداخلية المستمر، ولخلق نوع من التوازن الديموغرافي بين المدن. ولعلها خطوة من شأنها أن تقود إلى تغيير خصائص المهاجرين وإبطاء نمو سكان المدن الكبرى وإلى توزيع سكاني متكافئ، ولتحقيق ذلك يجب دمج التخطيط للهجرة ضمن التنمية التي تؤدي إلى إحداث اللامركزية في المدن الكبرى.

٢ - ما زالت البيانات الإحصائية الديموغرافية التفصيلية غير مكتملة سواء بالنسبة لمدينة عمان أو بالنسبة للمدن الأخرى، لذا فإن الحاجة ملحة لتوفير مثل تلك البيانات لاستخدامها في الأبحاث والدراسات ولاستخدامها في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا المجال فإنه من المفيد جداً أن يتم تشكيل دوائر محلية مصغرة لتجميع البيانات الديموغرافية على مستوى القرية أو المدينة. وفي ضوء ذلك فإن تدعيم الجهاز الإحصائي الذي يمكن أن توفره هذه البيانات يعد أحد أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لتوفير تلك القاعدة الإحصائية.

٣ - ضرورة التركيز على برامج تنظيم الأسرة وعلى نوعية السكان لإدراك مدى خطورة الزيادة السكانية السريعة .

#### مقترحات لدراسات أخرى

يوصي الباحث أن يتم إجراء دراسات تتعلق بعوامل دفع المهاجرين من الريف إلى المدن وبالأسس اللازمة لكيفية تطوير المدن الصغيرة والمتوسطة، ودراسات أخرى تتعلق بخصائص المهاجرين وبناتقائية الهجرة .

## **The Population Growth of Amman City- The Hashemite Kingdom of Jordan**

**Mousa Samha**

*Associate Professor, Department of Population Studies, Faculty of Arts,  
University of Jordan, Amman, Jordan*

**Abstract.** Amman city (in Jordan) is a typical example of primacy and represents a unique case of population growth in the Arab Region. The city witnessed a high rate of natural increase but the rapid and huge influx of migrants to the city was responsible for that growth. This study discusses the role of natural increase and migration in the population growth of Amman (mainly forced migration), and it explains the patterns of migration as well as the population projection up to year 2000. The study concludes that natural increase is still very high in Amman and the migration influx is continuous and this will strengthen the primacy of the city in terms of socio-economic aspects. If migration continues on this scale it will increase the problems which are considered to be major obstacles to decision makers and other development plans.